الإدارة المالية واقتصاديات الرياضة

MRKT 623

د/ هيثم علي عوض الحجيه

HAAWADH@KAU.EDU.SA

الفصل الرابع

مبادئ تحليل الأثر الاقتصادي

SEPTEMBER 16, 2019

جامعة الملك عبد العزيز - كلية الأعمال برابغ

المحتوى

محتويات الفصل الرابع..... ٢
مقدمة ٣
تحسين الاقتصاد المحلي بأربعة أشكال..... ٣
الأساس المنطقي لتحليل الأثر الاقتصادي..... ٤
تعريف التأثير أو الأثر الاقتصادي ٥
المقارنة بين العائد الاقتصادي والعائد المالي ٦
الفرق بين التقرير المالي وتقرير الأثر الاقتصادي..... ٧
التطبيق الخاطئ لتحليل الأثر الاقتصادي ٧
- أثر الافتراضات على النتائج..... ٩
المبادئ الحصينة ـ لمصداقية دراسة الأثر الاقتصادي ٩
المبدأ الأول : استبعاد المقيمين محلياً..... ١٠
- الشكل ٤/ ٢ : تفاصيل مفهوم البديل أو إعادة تدوير المصروفات ١٠
المبدأ الثاني : استبعاد مغيري التوقيت والزائرين العرضيين..... ١٢
المبدأ الثالث : استخدام مقياس الدخل أكثر من استخدام مقياس حصيلة المبيعات..... ١٣
مفهوم المضاعف ١٣
تلخيص مفهوم المضاعف..... ١٨
١. الآثار المباشرة :..... ١٨
٢. الآثار غير المباشرة : ١٨
٣. الآثار الدافعية المحفزة :..... ١٨
تحديد الحدود الجغرافية للمنطقة المتأثرة..... ١٨
أثر تحديد الحدود الجغرافية للمنطقة المتأثرة على المضاعف ١٩
المفهوم التجاري في تحديد الحدود الجغرافية للمنطقة المتأثرة ٢٠
مقاييس التفسير البديلة للأثر الاقتصادي..... ٢٠
مقاييس التفسير البديلة للأثر الاقتصادي- مقياس المبيعات أو الإنتاج ٢١
مقاييس التفسير البديلة للأثر الاقتصادي - مقياس الدخل الشخصي ٢٢
استخدام معاملات المضاعف أكثر من المضاعفات (ضرب الأرقام ببعضها) ٢٣
الآثار المباشرة + الآثار غير المباشرة + الآثار الدافعية = أموال الزائرين التي يتم ضخها..... ٢٣
المبدأ الرابع: التفسير الدقيق لمقاييس التوظيف والاستخدام..... ٢٥
- هناك ثلاثة نقاط مهمة خاصة بتقديرات التوظيف يتم تجاهلها تماماً والتي كان يجب الاهتمام بها..... ٢٥
- يمكن تلخيص الأثر الاقتصادي للإيرادات الرياضية فيما يلي : ٢٧
أهمية دراسة التكاليف ٢٨
أولاً : تكاليف الأثر **Impact Costs**..... ٣٠
ثانياً : تكاليف الإحلال **Displacement Costs**..... ٣١
ثالثاً : تكاليف الفرصة البديلة **Opportunity Costs**..... ٣١
بعض الملاحظات المهمة.....

- الإيرادات الرياضية ٣١
- اثر فرض الضرائب على المضاعف ٣٢
- أثر الإنفاق التي تقدمة الحكومات ٣٢
- أثر تكلفة الفرصة البديلة ٣٢

محتويات الفصل الرابع

١. مقدمة

٢. تحسين الاقتصاد المحلي والأساس المنطقي لتحليل الأثر الاقتصادي

٣. المقارنة بين العائد الاقتصادي والعائد المالي

٤. التطبيق الخاطئ لتحليل الأثر الاقتصادي.

٥. المبادئ الحصينة – لمصداقية دراسة الأثر الاقتصادي

٦. مفهوم المضاعف

٧. تحديد الحدود الجغرافية للمنطقة المتأثرة

٨. مقاييس التفسير البديلة للأثر الاقتصادي

٩. أهمية دراسة التكاليف

مقدمة

في (عام ١٧٧٦) أقر (آدم سميث Adam Smith) أن الدور القانوني والشرعي لأي حكومة (هوتوفير) تلك المؤسسات العامة وتلك الأعمال العامة التي (رغم احتمال أن تكون ذات فائدة كبيرة للمجتمع) من طبيعتها أن ما تحققه من ربح وفائدة لا يكافئ أو يوازي ما أنفقه الفرد أو مجموعة من الأفراد ، وبالتالي لا يمكن توقع قيام فرد واحد أو مجموعة صغيرة من الأفراد بإقامتها أو المحافظة عليها وصيانتها.

ويدعي المؤيدون أن المنشآت التي تمت إقامتها لصالح الفرق المحترفة وفرق الكليات من شأنها إصلاح وتحسين الاقتصاد المحلي بأربعة أشكال وعندما يكون التركيز على المباريات وليس المنشآت فإن الاهتمام يتركز على الشكل الثالث والرابع من هذا الموضوع .

تحسين الاقتصاد المحلي بأربعة أشكال

أولاً : تحقق عملية بناء المنشآت فرص عمل إنشائية (تتعلق بعملية البناء).

ثانياً : يحقق الأفراد الذين يشاهدون المباريات أو أولئك الذين يعملون في خدمة الفريق أحد الأوجه الجديدة للإنفاق على فرص العمل المحلية المتزايدة.

ثالثاً: يقوم الفريق باجتذاب السياح والشركات للمدينة المضيفة علاوة على زيادة الإنفاق المحلي والوظائف .

رابعاً : فإن لجميع أوجه الإنفاق الجديدة هذه أثر مضاعف لاستمرار أسباب زيادة الدخل المحلي في استمرار زيادة الإنفاق واستمرار خلق فرص العمل.

ويدعي المؤيدون أن الأستاذات الجديدة تحث على زيادة النمو الاقتصادي الذي يقومون بدعمه بأنفسهم ويتم معادلة الدعم بإيرادات ضرائب التذاكر وضريبة المبيعات المفروضة على التراخيص الممنوحة وأوجه الإنفاق الأخرى خارج الأستاذ وضريبة الممتلكات التي تنتج عن الأثر الاقتصادي للأستاذ.

الأساس المنطقي لتحليل الأثر الاقتصادي

- تعتبر الفرق الرياضية والمباريات استثمارات تجارية بالنسبة لأصحابها أو القسم الرياضي الذي ينظمها ويروج لها وبالنسبة للمجتمعات التي تدعمها وتستضيفها.
- تتوقع السلطات المدنية أن تجتذب المباريات الرياضية الزائرين من خارج نطاق مدنهم.
- يعتقدون أن ما ينفقه هؤلاء الزائرون يمثل ضخاً لثروة جديدة في مجتمعاتهم.

وتتطلع سلطات المدينة إلى الترويج للنمو الاقتصادي كوسيلة:

١. زيادة إيرادات الضرائب المحلية.

٢. زيادة فرص العمل

لأن النمو الاقتصادي والضرائب المحلية هما أهم مسببات استمرارهم .

ولهذا يعتبر الأستاذ الرياضي أو الفريق الرياضي من أهم المشروعات التي تلقي الضوء على جهودهم ودائماً ما يجرون الدراسات للتأكيد على الفوائد الاقتصادية التي ترتبط بهذا المشروع.

ورغم معرفة كل من أصحاب الفرق والسلطات الرياضية بالنتيجة المباشرة التي يتم تقييم أدائهم المالي على أساسها إلا أن المجتمعات تحتاج إلى تقدير وتقييم الفوائد الاقتصادية على نطاق أوسع.

الشكل ١/٤ : الأساس المنطقي المفاهيمي لإجراء دراسة الأثر الاقتصادي

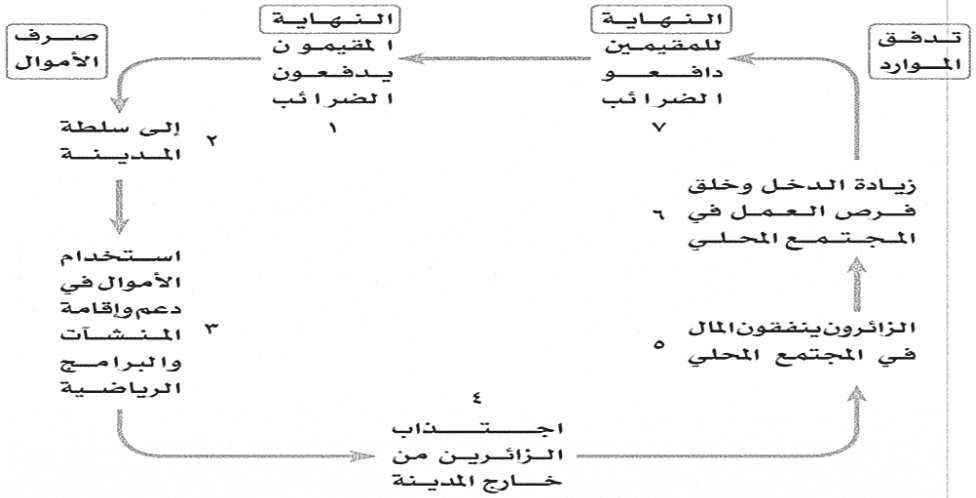

ويوضح الشكل ٤/ ١ ما يلي:

- أن المقيمين في أي مجتمع يقدمون الأموال لمجلس مدينتهم على شكل ضرائب .
- ثم يقوم مجلس المدينة باستغلال جزء من هذه الأموال في دعم إنتاج برنامج رياضي أو تطوير أو إنشاء مؤسسة رياضية .
- ومن جانبه يتولى البرنامج أو المنشأة الرياضية اجتذاب الزوار غير المقيمين في المدينة الذين ينفقون الأموال في المجتمع المحلي داخل وخارج نطاق المباريات والمنشآت التي يزورونها .
- وهذه الأموال الجديدة القادمة من الخارج تحقق الدخل وفرص العمل للمقيمين داخل نطاق المدينة.

وهذا يكمل الصورة القوية لدورة التنمية الاقتصادية . ويكون المقيمون مسئولين عن توفير الأموال المبدئية ويحصلون في مقابلها على استثمارات أخرى على شكل فرص عمل جديدة وزيادة في الدخل الأسري.

تعريف التأثير أو الأثر الاقتصادي

هو جوهر التغير الاقتصادي في إيرادات المقيمين المستضيفين والتي تنتج من إنفاقهم على البرامج والمنشآت الرياضية .

ويأتي دور المقيمين للحصول على ما هو أهم من العائد الإجمالي الذي يتدفق على خزينة سلطات المدينة.

وعلى هذا وفي سياق هذا الفصل سيكون الاهتمام منصباً على ما يتلقاه المقيمون مقابل استثماراتهم .

المقارنة بين العائد الاقتصادي والعائد المالي

الجدول ١/٤ : المقارنة بين العائد الاقتصادي والعائد المالي على المدينة لاستضافتها دوري الكرة الناعمة.

- الموضوع :

كانت جميع الفرق وعددها ٣٧ التي تأهلت للدوري من خارج المنطقة المحلية . وبلغ متوسط عدد اللاعبين لكل فريق ١٥ . وقد اصطحب بعض اللاعبين عائلاتهم وأصدقاءهم لذلك فقد بلغ متوسط الإجمالي لكل فريق متضمناً اللاعبين ٢١ فرداً . وحيث إن هذا الدوري بمثابة تصفيات فإن الزمن الذي قضته فرق الدوري تراوح بين ليلتين وست ليال.

- العائد الاقتصادي :

أسفر بحث تم إجراؤه عن اللاعبين عما يلي :

- إجمالي ما أنفقه اللاعبون وعائلاتهم وأصدقاؤهم في المنطقة المحلية ٢٨٧,٠٠٠ دولار

مثال المدخلات والمخرجات التي تم جمعها يستنتج ما يلي :

- إجمالي الأثر الاقتصادي على المبيعات ٥٢٥,٠٠٠ دولار
- إجمالي الأثر الاقتصادي على الدخل الشخصي ١٦٤,٠٠٠ دولار

- العائد المالي :

- إيراد حدائق المدينة والمنشآت الترويحية من تذاكر الدخول . ٤,٦٢٥ دولاراً
- المصروفات بما فيها القوة البشرية لاستضافة الحدث الرياضي. ١٤,٠٠٠ دولار
- صافي الخسارة المالية . ٩,٣٧٥ دولاراً

بلغت تكاليف إقامة مجمع الكرة الناعمة حوالي (٢ مليون دولار) . وبناء على العائد الاقتصادي للمقيمين فيما يتعلق بالدخل الشخصي فإن التكلفة الإجمالية للمجمع يمكن سدادها بعد إقامة ١٤ دورياً مشابهاً.

الفرق بين التقرير المالي وتقرير الأثر الاقتصادي

ويوضح الجدول السابق الفرق بين التقرير المالي وتقرير الأثر الاقتصادي. فعندما يقدم الاتحاد الرياضي في المدينة تقريره المالي عن استضافة دوري بطولة الكرة الناعمة فإنه يقدم هذا التقرير إلى سلطات المدينة التي يعتبرها الممول الرئيسي ويخلص في تقريره إلى (خسارة قدرها ٩,٣٧٥ دولاراً) . ومع هذه الخسارة لن يندهش أعضاء مجلس المدينة .

ولكن ما يدهشهم هو تقرير الاتحاد الرياضي أن صافي الأثر الاقتصادي لهذا الدوري قد بلغ (٢٧٣,٠٠٠ أو ٥١١,٠٠٠ أو ١٥٠,٠٠٠ دولار)، وهذا بناء على تقديم الأثر الاقتصادي المتعلق بالإنفاق المباشر وأثر المبيعات أو الأثر الاقتصادي على الدخول الشخصية.

(تم جمع الأرقام من الجدول ٤/ ١ وطرح منها مبلغ ١٤,٠٠٠ دولار تكلفة استضافة الحدث الرياضي).

التطبيق الخاطئ لتحليل الأثر الاقتصادي

إن الشيء الذي لا نعرفه لا يضرنا ، الذي يؤلم حقاً هو عدم صحة ما نعرفه

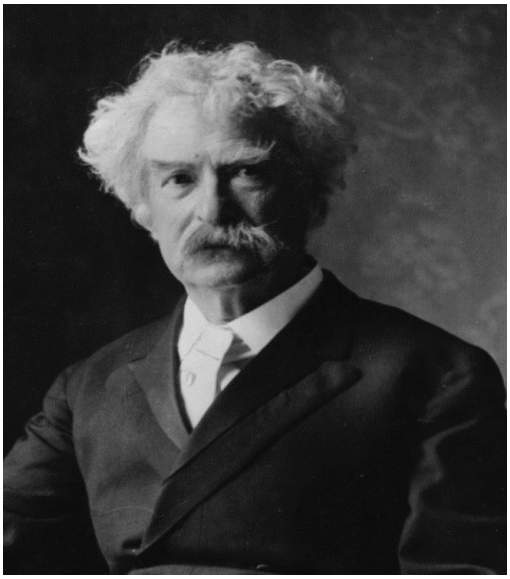

(هذا ما قاله مارك توين كاتب أمريكي ١٨٣٥ إلى ١٩١٠)

يمكن قياس الضرر بملايين الدولارات الخاصة بالضرائب والتي تنفق بطريق خاطئة على مشروعات كانت تبدو أثناء دراستها مربحة . وينتج الضرر الحقيقي من دراسة الأثر الاقتصادي الذي أصبح عنصراً مشتركاً في تقييم مشروعات الأشغال العامة واستراتيجيات التنمية الاقتصادية.

وتكمن الواقعية السياسية لتحليلات الأثر الاقتصادي في أنها عادة ما يؤخذ بها لتبرير موقف تدعمه منظمة رياضية أو يقترحه أحد من القوى السياسية المنتخبة في المدينة .

وليست الحقيقة هي ما يسعون إليه وإنما إضفاء الشرعية على شيء تريد المجموعة المتكفلة به إثباته.

ويقوم المسئولون في المجتمع بإجراء تحليلات الأثر الاقتصادي استجابة للضغوط المتزايدة عليهم لعرض ما تم فعله بأموال الضرائب وأماكن صرفها.

ويريدون التأكيد للجماهير أن الحكومة تحقق ربحاً في مقابل دعمها لأي مشروع رياضي بالقطاع الخاص كما يحاولون إقناع دافعي الضرائب بأوجه الحكمة في تقديم هذا الدعم .

ويحدث نفس الشيء عندما تقوم المنظمات الرياضية بإجراء مثل هذه الدراسات. وتتوقع المنظمات أنها وعن طريق نتائج هذه الدراسات ستتمكن من إثبات أحقيتها في دعم مشروعاتها بالأموال العامة. وفي مثل هذه الظروف يكون هناك تلاعب في الإجراءات لتقوية مركز القضية.

وحيث إن دراسات الأثر الاقتصادي تستخدم الإجراءات المعقدة وتقدم المحصلات القابلة للقياس والتي تبدو قاسية حسابياً فغالباً ما يكون هناك افتراض في أذهان المتفرجين الذين لم يعتادوا على مثل هذا الأسلوب في التحليلات العلمية، وعلى هذا فإن النتائج تأتي موضوعية ولا لبس فيها. ويجيء الانطباع عن الدقة مغرياً ولكن مضللاً.

وتعرض هذه الدراسات نتائج مضللة باستخدام الخبرة الإحصائية. فالتحليل الخاص بالأثر الاقتصادي غير دقيق والأرقام النهائية فيه يجب اعتبارها في أحسن الظن بانها حقيقية بشكل لا يمكن الشك فيه .

والحقيقة، إذا قامت جهات مختلفة بإجراء نفس الدراسة فستكون النتيجة دراسات مختلفة تماماً عن بعضها.

• أثر الافتراضات على النتائج

أي تحليل يحوي افتراضات ضمنية يمكن أن تؤثر جوهرياً على نتائجه . وهذا يعنى أن بعض الإجراءات غير المناسبة والافتراضات غير الصحيحة يتم استخدامها من أجل الوصول إلى أرقام عالية للأثر الاقتصادي مما يجعل صورة المشروع أفضل في أذهان الجماهير .

وفي بعض الأحيان تصبح الأخطاء نتيجة حتمية لتعبر عن قصور واضح في استيعاب تحليل الأثر الاقتصادي والإجراءات التي طبقت فيه .

ولكن في أحيان أخرى يتم ارتكاب الأخطاء عمداً وبصورة خاطئة لتحقيق أرقام كبيرة تدعم وجهة نظر المؤيدين للمشروع وتضلل الآخرين.

المبادئ الحصينة – لمصداقية دراسة الأثر الاقتصادي

هناك خمسة مبادئ تكمن حصانتها وقوتها في تكامل تحليلات الأثر الاقتصادي :

١. استبعاد المقيمين محلياً.

٢. استبعاد مغيري التوقيت والزائرين العرضيين.

٣. استخدام الدخل كمقياس للأثر الاقتصادي بدلا من استخدام نتائج المبيعات.

٤. استخدام معامل المضاعف بدلا من ضرب الأرقام ببعضها .

٥. الشرح الدقيق لمقاييس التوظيف والاستخدام.

إن التناول الخاطئ للتحليلات دائماً يؤدي إلى سوء استخدام واحد أو أكثر من المبادئ الخمسة السابقة .

المبدأ الأول : استبعاد المقيمين محلياً

إن الأثر الاقتصادي الخاص بالمنشأة الرياضية أو المباراة يرجع فقط إلى الأموال الجديدة التي يتم ضخها في القنوات الاقتصادية عن طريق الزائرين ووسائل الإعلام والبائعين والمشترين والرعاة والهيئات الحكومية الخارجية والبنوك المصرفية والمستثمرين من خارج المجتمع .

الذين يجب تضمينهم في دراسة الأثر الاقتصادي هم الزائرون المقيمون خارج نطاق الاختصاص والذين ينحصر دافع زيارتهم للمدينة في حضور المباراة ومشاهدتها أو أولئك الذين يقضون مزيداً من الوقت بسبب تلك المباراة أو الحدث الرياضي .

إن الأموال التي ينفقها المقيمون في أي مجتمع لا تؤدي إلى أي أثر اقتصادي للمباراة لأن هذه الأموال تمثل عملية إعادة تدوير لأموال موجودة في هذا المجتمع بالفعل . لن يكون هناك أي نمو اقتصادي وكل ما هناك هو انتقال الموارد بين القطاعات الاقتصادية المحلية . ومن المحتمل أنه إذا لم ينفق المقيمون المحليون أموالهم في المباريات الرياضية فإنهم سيتصرفون فيها إما الآن أو فيما بعد في شراء سلع أو خدمات أخرى في المجتمع.

إن ما تنفقه أي أسرة محلية في مباراة رياضية من المحتمل أن يكون أقل مما تنفقه على شراء تذاكر السينما أو لأي تسلية أخرى في المجتمع .

ولهذا فإن الأموال المنفقة على المباراة من المقيمين أموال متحولة لا تحقق أي حافز اقتصادي للمجتمع . ولهذا فليس هناك ما يوجب تضمينها عند تقرير الأثر الاقتصادي . والشكل ٤/ ٢ يسهب في هذا الموضوع.

• الشكل ٤/ ٢ : تفاصيل مفهوم البديل أو إعادة تدوير المصروفات

س) إلى أي حد يزيد استهلاك الطعام الذي يتناوله الجمهور عند حضوره مباراة ما ؟

بمعنى آخر (لو تناولت أسرة طعام الغداء في مطعم قريب من الأستاذ قبل المباراة، فما هو المكان الذي لم يتناولوا طعامهم فيه ؟)

إذا تناولوا الطعام في مطعم قريب من منزلهم إذن فإن استهلاك الطعام كجزء من الحدث الرياضي يكون مجرد انتقال الإنفاق من مطعم قريب من منزلهم إلى مطعم آخر بالقرب من الاستاد .

وتغيير مكان الإنفاق يؤثر بالتأكيد على الموقعين . فيكون الإنفاق أكثر بالقرب من المنشأة واقل في الجوار لمنزلهم ولكن من وجهة النظر، الاقتصادية لن يكون هناك أي زيادة في مستويات الإنفاق — الأمر كله مجرد انتقال .

علاوة على ذلك ، لو تناولت الأسرة طعامها في المنزل بدلاً من المطعم فإن الإنفاق سيقع بين السوبر ماركت والمطعم وانحدار مستوى الاستهلاك في السوبر ماركت وزيادة مبيعات المطعم ومرة أخرى نجد هناك أثراً اقتصادياً بمعني أن المطعم يربح والسوبر ماركت يخسر ولكن التغيير الكلي في المدينة أو المجتمع لن يكون تنموياً ولكن مجرد نشاط ينتقل من بائع إلى آخر .

ولكن تحذير رجال الاقتصاد من مغبة الاعتماد على إنفاق المقيمين المحليين دائماً ما يتم تجاهله . لأن في حالة حذف مصروفات المحليين فإن أرقام الأثر الاقتصادي تصبح صغيرة جداً للاستعمال السياسي .

تشتمل الدراسات التي تجري على آثار وفاعلية الأستاذات الرياضية على الأثر الاقتصادي الناجم عن عملية البناء والإنشاء .

فإذا كانت المنطقة المستفيدة هي المدينة والمنشأة التي يتم إقامتها بأموال المدينة فإن هذا الاستثمار يكون إنفاقاً بديلاً وليس أموالاً جديدة تضخ في المدينة . فهذه الأموال إما أن يتم صرفها على مشروع آخر أو أن يتم جمعها من دافعي الضرائب الذين سينفقونها في أي شيء آخر بمعرفتهم داخل المدينة .

ولهذا فإن الأموال العامة يجب إخراجها من تحليل الأثر الاقتصادي .

أما إن كانت هذه الأموال قادمة من مصادر فيدرالية أو من الولاية وتم منحها للمدينة لإقامة بعض المشروعات فإنه يمكن اعتبارها بصفة شرعية ذات أثر اقتصادي على المدينة.

لو أن هناك دليلاً على تسبب المباراة الرياضية باحتجاز بعض المقيمين في منازلهم أو مغادرتهم المنطقة للقيام بإحدى الرحلات ، فإن هذه المصروفات المحلية يمكن بصفة شرعية اعتبارها أثراً اقتصادياً ، حيث إن هذه الأموال قد بقيت في المدينة ولم يتم صرفها خارجها .

وعادة ما يتم الإشارة إلى مثل هذا النوع من التنمية الاقتصادية على أنه أثر منحرف . وهذا الانحراف يعني أنه بدلاً من ترك المدينة لمشاهدة إحدى المباريات يقوم هؤلاء الأفراد بإنفاق أموالهم على المجتمع المحلي.

المبدأ الثاني : استبعاد مغيري التوقيت والزائرين العرضيين

عند حصر المصروفات التي أنفقها الزائرون من خارج المدينة يجب أن تكون خالية من مصروفات مغيري التوقيت والزائرين العرضيين . فبعض المشاهدين غير المحليين لأحد الأحداث الرياضية يضعون في خطتهم زيارة مدينة ما لبعض الوقت ولكنهم يغيرون من توقيت زيارتهم حتى تتفق مع هذا الحدث الرياضي .

وعملية الإنفاق التي يقومون بها في هذه المدينة لا يمكن إسناده إلى الحدث الرياضي لأن هذا الإنفاق كان سيتم حتماً دون تغير ولو في أي وقت آخر من السنة.

وبالنسبة للأحداث الرياضية الكبرى فمن الممكن أن ترتفع الأسعار في هذه المدينة في هذا التوقيت ولهذا فإن الأموال التي ينفقها مغيرو التوقيت ممكن أن تزيد عما خططوا له إذا زاروا هذه المدينة في أي وقت آخر من السنة.

ومع هذا فإن معظم رجال الاقتصاد يميلون إلى تأييد استبعاد هذه الأموال من تحليل الأثر الاقتصادي بسبب صعوبة التقدير الدقيق لنسبة الزيادة في جميع قطاعات الاقتصاد المحلي . ورغم ذلك يجب أن نعترف بهذه الأموال في السرد التالي كأحد العوامل التي تجعل مقاييس التحليلات متحفظة إلى حد ما.

إن الأموال التي ينفقها مغيرو التوقيت والزائرون العرضيون تحدث بصرف النظر عن الحدث الرياضي لذا فإن الدخل الذي سيتولد نتيجة لهذه الأموال لا يمكن إرجاعه لهذا الحدث.

ولكن إذا مكث أعضاء المجموعتين في المدينة لعدد من الأيام أكثر من التي كانوا سيقضونها لو لم يقع حدث رياضي فإن مصروفاتهم في تلك الأيام الإضافية يمكن إضافتها لتحليل الأثر الاقتصادي.

المبدأ الثالث : استخدام مقياس الدخل أكثر من استخدام مقياس حصيلة المبيعات

يمكن التعبير عن الأثر الاقتصادي بعدة مؤشرات مختلفة ، ولكن معظم هذه المؤشرات تستخدم مفهوم المضاعف. ولذلك فمن المفضل البدء في شرح الفكرة العامة عن المضاعفات قبل أن ننتقل بالشرح إلى الأفضلية النسبية في استخدام مقياسي الدخل والمبيعات في الأثر الاقتصادي.

مفهوم المضاعف

عندما ينفق الزائرون لأي حدث أو مباراة رياضية أموالاً في مجتمع ما فإن مفهوم المضاعف هو الذي يميز بين مصروفاتهم المبدئية المباشرة التي تحفز وتحرك النشاط الاقتصادي والتحول التجاري الإضافي في الدخل الشخصي والوظائف والإيراد الحكومي في المجتمع المضيف.

ويعتمد هذا المفهوم على الإدراك أن جميع الصناعات التي تشكل أي اقتصاد متوقفة على شيء آخر ومعتمدة عليه . أي أن كل عمل تجاري يقوم بشراء السلع والخدمات التي تنتجها مؤسسات أخرى في الاقتصاد المحلي .

ولهذا فإن الأموال التي ينفقها الزائرون القادمون من خارج نطاق الاقتصاد المحلي سوف تؤثر ليس فقط على العمل التجاري المنصرفة إليه هذه الأموال وإنما أيضاً على من يقومون بتوريد المواد والسلع والخدمات لهذا العمل التجاري ثم على من يقومون بتصنيع هذه المواد والسلع والخدمات ثم على من يقومون بتوريد المواد الأولية لصناعة هذه المواد والسلع والخدمات وهكذا .. سلسلة طويلة من الموردين .

ومع هذا فإن بعضاً من هذه الأموال تتسرب من النظام الاقتصادي للمدينة إما لسداد مرتبات أو ضرائب لأفراد أو هيئات خارج المدينة أو لشراء سلع وخدمات منهم.

والأموال التي تظل داخل المجتمع المضيف بعد هذه المصروفات هي التي تشكل صافي الأرباح الاقتصادية.

المضاعفات مستمدة من جداول المدخلات والمخرجات التي تقسم الاقتصاد إلى ٥٢٨ قطاعاً صناعياً وتفحص تدفق السلع والخدمات فيما بين هذه القطاعات .

ومن الناحية الجوهرية يعتبر نموذج المدخلات والمخرجات نظاماً حسابياً موسعاً يحافظ على سير الصفقات التجارية وتدفق الأموال الجديدة في جميع أنحاء الاقتصاد .

وهذه العملية تسمح للمضاعف الواحد بالتطبيق على كل قطاع من القطاعات الصناعية التي تتأثر بالإنفاق المبدئي المباشر.

الشكل ٤/٣ : الأثر المتعدد لما ينفقه الزائر في الحدث أو المباراة الرياضية تدفق المال المبدئي لهؤلاء (ما يسمي بالدخل المباشر للأسرة).

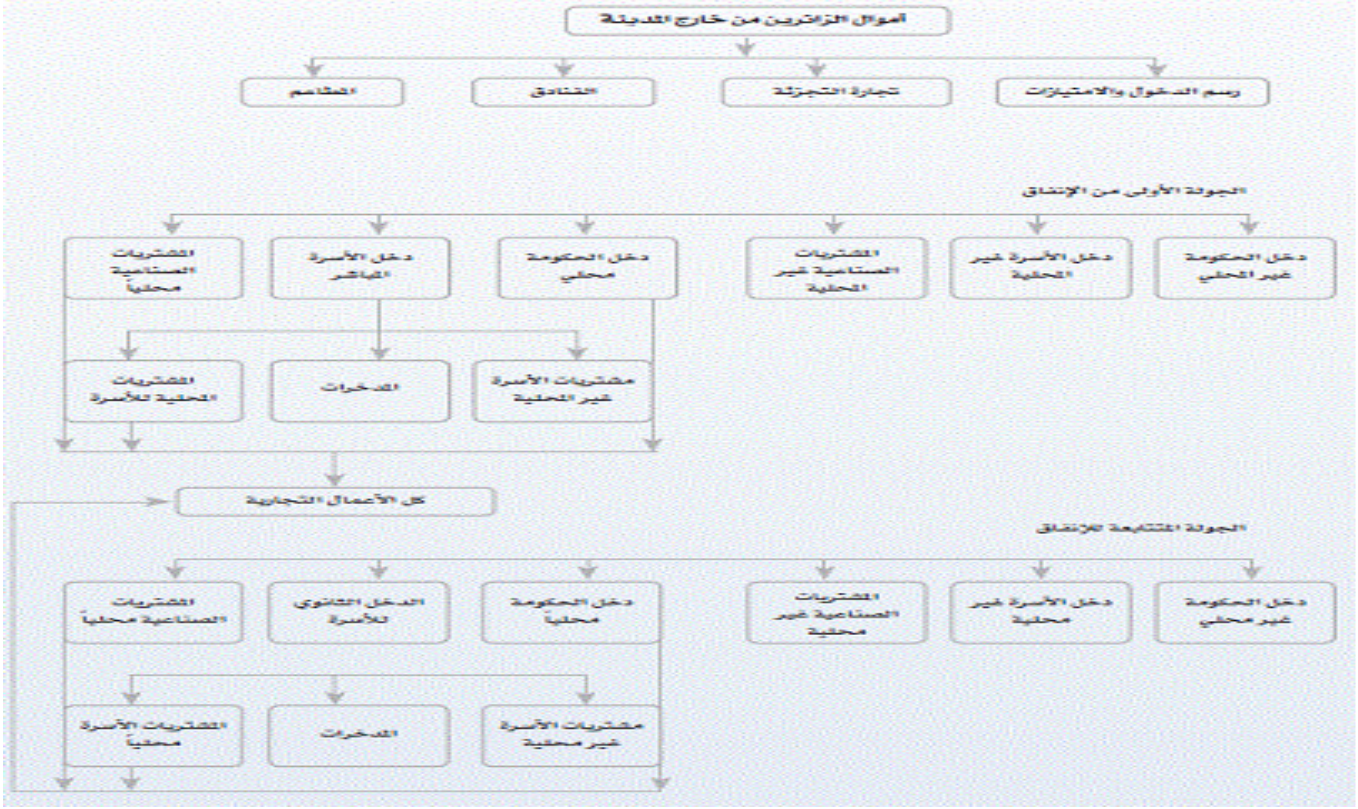

إن عملية المضاعفة قد تم تفصيلها بيانياً في الشكل ٤/ ٣ . ولتوضيح هذه العملية فإن الشكل المذكور يفترض أن الزائرين ينفقون أموالهم في أربعة أنواع من المؤسسات في المجتمع . وهذا المال يشكل الأثر الاقتصادي المباشر على المجتمع . كما يوضح الشكل ٤/ ٣ ستة طرق مختلفة تحصل بها هذه المؤسسات على المال وكيف تقوم كل مؤسسة بإنفاق وتوزيع هذا المال :

١. مع أحد الأعمال التجارية بالقطاع الخاص في نفس المجتمع مشتريات ما بين الصناعات المحلية(بهدف تجديد مخزونها لتقديمه في المبيعات المستقبلية: مثل صيانة المباني – التركيبات – المعدات ، دفع أقساط التأمين ولأغراض أخرى عديدة.

٢. مع العاملين أو المساهمين المقيمين في المجتمع على شكل مرتبات أو أجور أو حصص مالية لتشكل الدخل الشخصي.

٣. مع الحكومات المحلية كضرائب مبيعات ومصروفات استخراج الرخص (دخل الحكومة محلياً).

٤. مع الأنشطة التجارية للقطاع الخاص من خارج المجتمع المحلي (مشتريات صناعية غير محلية) .

٥. مع العاملين والمساهمين المقيمين خارج المجتمع على شكل مرتبات أو أجور أو حصص تشكل دخلاً شخصياً لهم (دخل غير محلي للأسرة).

٦. مع غير المحلي (ولأية أو اتحاد فيدرالي) من الحكوميات كضرائب مبيعات – ضرائب على الدخل أو ضرائب على الأرباح.

وتوضح الثلاث فئات الأخيرة أن المدينة المضيفة هي جزء من اقتصاد أكبر، وأن هناك بعض الأموال تتسرب من النظام الاقتصادي المحلي لتدفع منه الضرائب أو لشراء سلع وخدمات من هيئات وجهات تقع خارج نطاق المجتمع المحلي . أما الأموال المتبقية بعد هذه المدفوعات فتشكل صافي المكسب الاقتصادي للمدينة.

كما أن المبالغ المتبقية من المصروفات الأولية داخل المجتمع والتي تتبقي بعد دفع قيمة المشتريات الصناعية المحلية وبعد دخل الأسرة المباشر وبعد دخل الحكومة محلياً يتم صرفها على ستة أو جه تم ذكرها سابقاً وبهذا تظل متحركة مع سلسلة أخرى من النشاط الاقتصادي.

وحيث إن دخل الحكومة المحلية من الضرائب والأجور يتم إنفاقه في الاقتصاد المحلي نظير الخدمات التي يقدمها هذا الاقتصاد فإن هذا المال يمكن اعتباره مصدراً للحركة الاقتصادية المحلية .

ومع هذا فإنه في حالة المشتريات الصناعية من خارج المجتمع المحلي ودخل الأسرة غير المحلية والمدفوعات الحكومية غير المحلية فإن الإيراد المباشر يتسرب إلى خارج المجتمع ولهذا لا يشكل أي مصدر لحركة الاقتصاد المحلي .

وأيضاً ، يبدو أن بعضاً من الدخل المباشر للأسرة والذي يحصل عليه المقيمون محلياً لا يتم إنفاقه في الاقتصاد المحلي . بل ويتم توفير بعضاً منه وفي هذه الحالة لا ينتمي إلى حركة الاقتصاد المحلي. وبناء على مصلحة المجتمع فإن توفير دخل الأسرة يشبه كثيراً إنفاقه خارج المجتمع المحلي. ويحدث نفس الأثر بفقد الاقتصاد المحلي لهذا المحرك المحتمل. كما يوضح الشكل التسرب المحتمل من بعض الدخل الأسري الذي يتم صرفه خارج النطاق المحلي على مشتريات غير محلية للأسرة.

ويمكن أحياناً عدم ضياع بعض الأموال المتسربة على المجتمع. ومثال ذلك أنه من الممكن أن ينفق بعض العاملين المقيمين خارج المجتمع بعض أموالهم داخل حدوده خاصة إذا كان هذا المجتمع مركزاً كبيراً لبيع التجزئة في المنطقة.

ولم يمكن توضيح عودة هذه الأموال المتسربة لسببين:

الأول : احتمال القلة النسبية لهذه الأموال في الكثير من الحالات .

الثانى : ظهور هذه الأموال في الشكل ربما يتسبب في تعقيده ويجعل استيعاب مبدأ المضاعف صعباً.

إن النسبة التي تنفقها الأسرة من دخلها في السوق المحلي على السلع والخدمات يطلق عليها الأثر الدافعي والذي يمكن تعريفه على أنه: الزيادة في النشاط الاقتصادي والتي تتولد عن الاستهلاك المحلي الناتج عن الزيادة في تعويضات العاملين ودخل الامتلاك ودخول الملكية الأخري . أما الآثارغير المباشرة والآثار الدافعية مجتمعة معاً فيطلق عليها الآثار الثانوية.

تلخيص مفهوم المضاعف

وتلخيصاً لما سبق يوجد هناك ثلاثة عناصر تؤدي إلى إجمالي الأثر الخاص بالضخ الأولى للمصروفات التي ينفقها الزائرون من خارج المدينة على الحدث الرياضي:

١. الآثار المباشرة :

وهي آثار الجولة الأولى من مصروفات الزائر ، أي المبالغ التي حصلت عليها المطاعم والعاملون بها والفنادق والعاملون بها والأنشطة الأخرى من الأموال التي أنفقها الزائر على السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي والمبالغ التي حصل عليها العاملون وأصحاب المصالح الخاصة والمساهمون الذين يقيمون في المدينة.

٢. الآثار غير المباشرة :

هي الآثار المتتابعة للجولات الإضافية الخاصة بإعادة تدوير أموال الزائرين عن طريق الأعمال التجارية المحلية وعن طريق الحكومة المحلية.

٣. الآثار الدافعية المحفزة :

وهي الآثار المتتابعة الممتدة التي تتولد من الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة التي يتسبب فيها العاملون في الأعمال التجارية المتأثرة بإنفاقهم بعضاً من رواتبهم وأجورهم في أعمال تجارية أخرى بالمدينة. وقد تم توضيح هذه الآثار الثلاثة في جدول المضاعف . حيث يحقق كل دولار أنفقه الزائر على الأطعمة والمشروبات ٢٤ سنتا في المبيعات غير المباشرة ، ٦٧ سنتاً في المبيعات الدافعية.

وتأتي الآثار الدافعية المحفزة من الدولارات الخاصة بالأسرة والتي تحصل عليها من الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة.

تحديد الحدود الجغرافية للمنطقة المتأثرة

يتم التمييز بين من هو المقيم المحلي ومن هو الزائر القادم من خارج المدينة عن طريق الحدود التي يتم رسمها للمنطقة المتأثرة . وهناك كم كبير من المرونة وحسن التمييز في هذا القرار . ويتم تحديد المنطقة الجغرافية المتأثرة عن طريق الذين يجرون التحليل الاقتصادي.

ويتم تعريف المقيمين المحليين: بأنهم الذين يعيشون في منطقة محددة تقع في نطاق المدينة بإعطائهم رقماً للمنطقة أو المدينة أو المقاطعة أو الولاية أو حتى الحدود مع المناطق الأخرى . فإذا تم تحديد المقيمين المحليين عن طريق الحدود مع المناطق الأخرى فإن الزائرين من خارج المدينة يعتبرون أجانب يزورون المدينة من دول أخري.

وإذا اشتركت أكثر من هيئة حكومية – مدينة أو مقاطعة أو ولاية – في توفير الموارد الداعمة ، فيكون من الضروري إجراء تحليلات أثر اقتصادي منفصلة مرتبطة بالحدود الجغرافية لكل من هذه الهيئات على حدة . وفي هذا الموقف يجب الرجوع إلى الزائرين لتحديد الأماكن التي أنفقوا فيها أموالهم .

كما أن لحجم المنطقة الجغرافية تأثيراً كبيراً على حجم المضاعف لأنه يتأثر كثيراً بهيكل المجتمع المضيف . ويشير هذا الهيكل إلى الدرجة التي تتعامل بها الأعمال التجارية التي أنفق فيها الزائرون أموالهم مع بعضها البعض داخل المنطقة موضع الاهتمام أكثر من تعاملها مع الأعمال التجارية خارج المنطقة الجغرافية المحددة .

أثر تحديد الحدود الجغرافية للمنطقة المتأثرة على المضاعف

وعلى هذا فإن هيئات المجتمع التي تقع بالقرب من المراكز التجارية الكبرى حيث تقع المراكز التجارية خارج الاقتصاد المحلي يكون مضاعفها صغيراً بسبب التسرب المالي وأصغر من مضاعف المجتمعات التي تقع في نطاقها مراكزها التجارية الكبري .

وكقاعدة عامة لا يميل المجتمع الصغير إلى امتلاك القطاعات المعتمدة على بعضها داخل اقتصاده التي تساعد على الأموال التي يتم إنفاقها في الجولة الأولى من الإنفاق. وعلى هذا يتم إعادة إنفاق هذه الأموال خارج النطاق المحلي مؤدية بذلك إلى مضاعف منخفض نسبياً للاقتصاد المحلي .

ومن ثوابت الحكمة التقليدية أنه كلما كبرت القاعدة الاقتصادية للمنطقة قل التسرب المحتمل للأموال وكبرت القيمة المضافة من المصروفات الأصلية.

ولهذا فإن معامل المضاعف للمدينة الصغيرة يكون أصغر من المدينة متعددة المناطق وهذا المعامل بالتالي يكون أصغر من المعامل المستخدم مع اقتصاد الدولة.

المفهوم التجاري في تحديد الحدود الجغرافية للمنطقة المتأثرة

إن المفهوم التجاري في تحديد المنطقة الجغرافية التي يتم تقدير الأثر الاقتصادي في نطاقها يمكن توضيحه فيما يلي :

كلما صغرت المنطقة التي يتم التركيز عليها كبر عدد الحاضرين إليها والذين نطلق عليهم الزائرون (أي الذين يأتون من خارج الإقليم) كما يكبر معدل ضخ الأموال الجديدة في اقتصاد المنطقة ورغم ذلك تزيد نسبة تسرب الأموال من أي مصروفات مباشرة.

مقاييس التفسير البديلة للأثر الاقتصادي

هناك أربعة أنواع من مقاييس الأثر الاقتصادي التي يشيع استخدامها:

١. المبيعات

٢. الدخل الشخصي

٣. القيمة المضافة

٤. التوظيف

وحيث إن المقاييس الثلاثة الأولى يتم قياسها بالدولار فإنها دائماً مثيرة للارتباك

جدول ٢/٤ : معاملات المضاعف للمبيعات (الإنتاج) والدخل الشخصي في مدينتين مختلفتين في عدد سكانهما : المضاعف هو الرقم المضروب فيه .

	معاملات المبيعات (الإنتاج)						معاملات الدخل الشخصي					
	المدينة أ			المدينة ب			المدينة أ			المدينة ب		
	أثر م	أثر م+غ م	أثر م+غ م+د	أثر م	أثر م+غ م	أثر م+غ م+د	أثر م	أثر م+ غ م	أثر م+غ م+د	أثر م	أثر م+غ م	أثر م+غ م+د
أطعمة ومشروبات	١	١,٢٤	١,٩١	١	١,٣٢	٢,٥٣	٠,٣١	٠,٣٧	٠,٥٥	٠,٣٢	٠,٣٩	٠,٧٦
تجارة التجزئة	١	١,٢٠	٢,١٧	١	١,١٩	٣,٠٦	٠,٣٢	٠,٣٧	٠,٦٤	٠,٣١	٠,٣٦	٠,٩٣
إسكان	١	١,٣٣	١,٨٧	١	١,٣٦	٢,٤٤	٠,٢٨	٠,٣٦	٠,٥١	٠,٣٢	٠,٤٢	٠,٧٥
سيارات خاصة	١	١,٢٢	١,٥٦	١	١,٢٥	١,٨٩	٠,٣٠	٠,٣٥	٠,٤٤	٠٣٢	٠,٣٨	٠,٥٨
إيجار سيارات	١	١,٣٢	١,٦٥	١	١,٣٤	٢,١٢	٠,٢١	٠,٢٩	٠,٣٩	٠,١٨	٠,٢٨	٠,٥٢

م = أثر مباشر غ م = أثر غير مباشر د = اثر دافعي

مقاييس التفسير البديلة للأثر الاقتصادي- مقياس المبيعات أو الإنتاج

يعبر مقياس المبيعات أو الإنتاج عن الأثر المباشر والأثر غير المباشر والأثر الدافعي لأي وحدة أو مجموعة من الزائرين الذين ينفقون على أي نشاط اقتصادي داخل المجتمع المضيف . كما يربط بين الزائر وما ينفقه من أموال وبين الزيادة في التحول الاقتصادي الذي تحققه هذه الأموال.

ويعتبر ناتج المبيعات مقياساً خفياً ذا قيمة فعلية محددة، وربما يثير اهتمام رجال الاقتصاد المهتمين بالبحث في الاعتماد المتبادل في الصناعة ، ويثير اهتمام أصحاب التجارة المهتمين بآثار المبيعات أو يثير

اهتمام العاملين في الهيئات الحكومية المهتمين بتقريب إيرادات المبيعات الناتجة من ضخ أموال الدعم في مختلف القطاعات .

لكن هذا المقياس لا يقدم الأفكار الثاقبة التي تفيد عند اتخاذ القرارات السياسية بواسطة الأشخاص المنتخبين محلياً .

مقاييس التفسير البديلة للأثر الاقتصادي - مقياس الدخل الشخصي

أما مقياس الدخل الشخصي للأثر الاقتصادي فيعبر عن الأثر المباشر وغير المباشر والدافعي لأي وحدة أو مجموعة من أموال الزائر التي يتم إنفاقها على التغيرات التي تحدث في مستوى الدخل الشخصي في المجتمع المضيف .

وعلى العكس من مؤشر حصيلة المبيعات فإن لمقياس الدخل الشخصي استخداماً عملياً حقيقياً لدى المساهمين حيث إنه يساعدهم على إرجاع الفوائد الاقتصادية التي يحصل عليها المقيمون إلى الموارد الضريبية التي استثمروها.

ويعبر معامل الدخل عن الدخل بالدولار للمبيعات المباشرة والذي يؤول إلى المقيمين في المجتمع المضيف. وهذا المعامل يتضمن تعويضات العاملين (مرتبات – أجور – مكافآت ... إلخ) ودخل الملاك.

وعادة ما يكون مقياس القيمة المضافة أكثر تكلفة من مؤشر الدخل الشخصي حيث إنه يتضمن إيراد ممتلكات أخرى وحقوق أخرى والضرائب التجارية غير المباشرة إضافة إلى حقوق العاملين والإيراد الذي يحصل عليه أصحاب التجارة.

استخدام معاملات المضاعف أكثر من المضاعفات (ضرب الأرقام ببعضها)

إن المصطلح مضاعف غالباً ما يتم إطلاقه على نوعين مختلفين من المقاييس المستمدة من عملية المضاعفة ، وهذا ما خلق فوضى كبيرة بين أصحاب المهن المختلفة والمعلقين والباحثين . وواحد فقط من هذه الدلائل يستخدم فيه كلمة مضاعف(ليكون ذا قيمة لرجال السياسة وهو معامل المضاعف (الذي يطلق عليه رجال الاقتصاد : المضاعف العادي أو المضاعف التناسبي أو المضاعف غير التقليدي) . ويتم حسابه على أساس المعادلة الآتية:

الآثار المباشرة + الآثار غير المباشرة + الآثار الدافعية = أموال الزائرين التي يتم ضخها

والجدول التالي يعطي ملخصاً لمعاملات المضاعف لستة أقسام اقتصادية ينفق فيها الزائرون من خارج المدينة أموالهم في سبع مجتمعات على المعادلة السابقة يتضح أن إجمالي معامل الدخل الشخصي هو ٠,٦٥ :

٠,٢٦ + ٠,٠٨ + ٠,٢١ = ٠,٦٥

٠,٢٦ الأثر المباشر

٠,٠٨ (٠,٤٤ أثر غير مباشر - ٠,٢٦ أثر مباشر = ٠,٠٨)

٠,٢١ (٠,٦٥ اثر دافعي - ٠,٤٤ أثر غير مباشر = ٠,٢١)

٠,٦٥ الأثر الدافعي (٠,٢٦ + ٠,٠٨ + ٠,٢١ = ٠,٦٥)

ويشير معامل الدخل الشخصي إلى أن كل ١ دولار يتم إنفاقه بواسطة زائري المدينة وإدخاله إلى اقتصادها يحقق ٦٥ سنتاً دخلاً شخصياً على شكل رواتب وأجور وإيراد للملاك.

وعلى النقيض فإن المعادلة لاستخراج المضاعف النسبي أو التزايدي أو التقليدي فلها مقام آخر حيث إنها لا تربط الإجمالي الناتج للدخل بالتغير الأولى الناتج عن أموال الزائرين وإنما تربطه بالدخل المباشر .

$$\frac{\text{الآثار المباشرة + الآثار غير المباشرة + الآثار الدافعية}}{\text{الآثار المباشرة}} = \text{أموال الزائرين التي يتم ضخها}$$

ويشير الجدول الى ملخص معدل المضاعفات لعدد ٦ صناعات في سبع مجتمعات. وبترجمة المعادلة إلى أرقام نجد أن مضاعف الدخل الشخصي هو ١,٨١ :

$$\frac{٠,٣٦ + ٠,٠٨ + ٠,٢١}{٠,٣٦} = \frac{٠,٦٥}{٠,٣٦} = ١,٨١$$

ويشير هذا المضاعف النسبي إلى أن كل دولار واحد من الدخل الشخصي يضاف إلى اقتصاد المدينة يعطي ٨١ سنتاً إضافياً كدخل غير مباشر ودخل دافعي . ويتم تحديد المضاعف النسبي بواسطة الحجم النسبي للأثر المباشر

ومن مجموع ما نشر في الأثر الاقتصادي ظهر هناك إجماع رأي على أن معامل المضاعف أو المضاعف العادي من المفضل استخدامه عن المضاعف النسبي لأن المعامل يعطي التوجيه الأمثل لصناع السياسة.

وبالرغم من هذا الإجماع في الرأي إلا أن الممارسة العامة للاستشاريين الذين يقدمون تقاريرهم عن الأثر الاقتصادي للمنشآت الرياضية تحبذ استخدام مقياس المضاعف النسبي لأنه يعطي أرقاماً كبيرة.

ويشير المضاعف النسبي أنه إذا كان هناك دولار واحد كدخل مباشر فإن نسبة أخرى من الدخل الشخصي سوف تتولد في أجزاء أخرى من الاقتصاد.

إن هذا لا يعطي مؤشراً هادفاً للأثر على الدخل الشخصي حيث إنه لا يتضمن المعلومات عن حجم التسرب المالي المبدئي. ولأن المضاعف النسبي ليس إلا مجرد مقياس للارتباط الداخلي داخل أي اقتصاد لمضاعفته عن طريق ما ينفقه الزوار فإنه لا هدف له ولا معني . وإنه مقياس مضلل لا قيمة حقيقية له لصناع السياسة ولذا لا يجب استخدامه إطلاقاً .

أما مع مقياس المبيعات في الأثر الاقتصادي فإن الأثر المباشر يترادف مع المصروفات الأولية للزائر والتي يتم ضخها في الاقتصاد . وهذا يعني أن المقام (المقسوم عليه) هو نفس المقام في العمليات الحسابية الخاصة بمعامل المضاعف وبالمضاعف النسبي. وعلى هذا فإن مقياس حصيلة المبيعات يظل كما هو بغض النظر عن المدخل الذي تم استخدامه.

المبدأ الرابع: التفسير الدقيق لمقاييس التوظيف والاستخدام

يتولى مقياس معامل التوظيف قياس الأثر المباشر وغير المباشر والدافعي لأي وحدة إنفاق للزائر على التوظيف في المجتمع المضيف. ويوضح معامل المضاعف الخاص بالتوظيف أن لكل إنفاق مباشر من الزائر على الوظائف في المدينة معينة يتم تحقيق ٠,٥٢ وظيفة في الاقتصاد المحلي.

- **هناك ثلاثة نقاط مهمة خاصة بتقديرات التوظيف يتم تجاهلها تماماً والتي كان يجب الاهتمام بها.**

أولا: تشتمل التقديرات على وظائف الوقت الكامل ووظائف بعض الوقت دون أي تمييز بين النوع. إن مقياس العمالة لا يحدد عدد ساعات العمل لكل وظيفة أو عدد وظائف الوقت الكامل وعدد وظائف المؤقتة.

ومع هذا يبدو من المعقول افتراض أن الأعمال التجارية المحلية قادرة على استيعاب عدد إضافي من العاملين استجابة للاحتياجات التي نتجت عن حدث رياضي لأن حاجة العمل التجاري الإضافية تبدو مشتقة وتستغرق فترة قصيرة.

وفي مثل هذه المواقف يبدو أن عدد العاملين غير قابل للزيادة. أما الذي يزيد بالفعل فهو عدد ساعات العمل الملقاة على عاتق العاملين الحاليين.

وكثيراً ما يطلب من العاملين الموجودين إما قضاء وقت إضافي في العمل أو إعفاءه من هذا العمل أو على الأقل إعفاؤه من بعض المهام للتكيف مع تلك الحاجة المؤقتة. وفي أفضل الحالات يتم توظيف عدد قليل للعمل جزءاً من الوقت (غير متفرغين).

وبالتالي إن الوظائف القليلة التي ستتحقق من المحتمل أن تكون لفترة قصيرة أو لجزء من الوقت. ومع هذا فمن الممكن تضليل صناع القرار بافتراض أن هذه الوظائف ستكون دائمة ولكامل الوقت.

ثانيا: تفترض تقديرات العمالة أن جميع العاملين الموجودين بالخدمة مشغولين كاملاً في أعمالهم ، وعلى هذا فإن أي زيادة لمصروفات الزائر من خارج المدينة تتطلب زيادة في مستوى العمالة داخل المجتمع .

وعند الحديث عن مكتب الاستقبال في أي فندق مثلاً يفترض مقدر العمالة أن هيئة العاملين الموجودة فيه لن تستطيع التعامل مع أي عدد إضافي من الزائرين الذين يطلبون قضاء ليالي أخرى لارتباطهم بالحدث الرياضي.

ومع هذا وفي كثير من الحالات تعاني العمالة الموجودة أصلاً من قلة العمل، لذلك فلن تكون هناك حاجة لتوظيف أي عدد إضافي .

إن استخدام مضاعفات العمالة هو أنه دون مصروفات الزائرين لن يكون هناك مثل هذه الوظائف .

وفي مثل هذه المواقف تتم المبالغة في معامل العمالة.

ثالثا: كثيراً ما تحدث نتائج مضللة لتقديرات العمالة حيث إنها تقتضي ضمناً أن جميع الوظائف الجديدة سوف يشغلها مقيمون داخل المدينة. مع أنه من الممكن أن عدداً من هذه الوظائف قد يشغلها

قادمون من خارج المجتمع . وفي هذه الحالة سيكون من غير المناسب استنتاج أن المستفيد من هذه الوظائف هم المقيمون داخل المجتمع.

إن النقطة الأولى والثانية يوحيان أن معامل مضاعف العمالة هو قياس غير ملائم لتحديد الأثر الاقتصادي للأحداث الرياضية قصيرة المدي. إن هذا المقياس يكون مناسباً فقط عندما يكون التركيز قائماً على منشآت رياضية مثل ملاعب الجولف حيث يوحي الحضور المستمر والثابت للمشاهدين أن هذه الوظائف يمكن أن تكون لكل الوقت.

- **يمكن تلخيص الأثر الاقتصادي للإيرادات الرياضية فيما يلي :**

١. تعد الفرق الرياضية صغيرة بالنسبة للمؤسسات المتوسطة الحجم .وتعد هذه الفرق مكونات رنانة ومليئة بالحياة في اقتصاد أي مدينة. ولكنها لم تعد كذلك اقتصادياً بالنسبة للكثير والكثير من المؤسسات الأخر ى.

٢. يعد القطاع المحترف في الرياضة حتى في المناطق متعددة الفرق جزءاً صغيراً في اقتصاد أي منطقة . وفي أي مقاطعة لا يمثل الفريق الرياضي المحترف أكثر من ١٪ من إجمالي وظائف القطاع الخاص أو حساب الأجور في هذه المقاطعة.

٣. إن الجزء الحقيقي من الإنفاق في الصالات الرياضية والملاعب والمطاعم ومنافذ بيع التجزئة بالقرب من المنشآت الرياضية أو في أرجائها ما هو إلا تحويل وانتقال للنشاط الاقتصادي داخل منطقة السوق وقد أظهرت بعض الدراسات أن أربعة أخماس (٤/ ٥) هذا الإنفاق يحدث أثناء غياب الفريق وبعيداً عنه .

٤. يتم استغلال معظم إيرادات الفريق في سداد مستحقات أعضائه. ومع هذا يميل اللاعبون إلى ادخار المزيد من الأموال وأكثر مما يدخر الآخرون كما يميلون إلى إنفاق أموالهم في مجتمعاتهم الوطنية . كما

يتم استبعاد أكثر من نصف الأموال التي ينفقها المشجعون والمخصصة لسداد مستحقات اللاعبين من الاقتصاد المحلي.

ولذلك يكون مبرر منح الدعم العام لفرق الاتحادات الصغيرة على أساس تأثيرها الاقتصادي مبرراً ضعيفاً ، لأن تأثير هذه الفرق يشبه إلى حد كبير التأثير الاقتصادي للأعمال التجارية المحلية الصغيرة.

ومثال ذلك تتراوح الميزانية الإجمالية لتشغيل أحد فرق اتحاد البيسبول الصغيرة مع بعض الاستثناءات حوالي (٢٥٠,٠٠٠ ألف إلى ٢ مليون دولار) استناداً على المستوى الذي يلعب فيه هذا الفريق (درجة ممتازة ، درجة أولى ، درجة ثانية). وهذا يتساوى مع مبلغ ٧ ملايين دولار إجمالي المبيعات التي يحققها أحد محلات البقالة المتوسطة والذي يستخدم عدداً أكبر من الأفراد المتفرغين سنوياً . وهذا النقص في التأثير الاقتصادي يتضح لنا من البيانات التي تم استقاؤها من تحليل لفرق البيسبول الصغيرة.

أهمية دراسة التكاليف

- أن المسابقات الرياضية يمكنها أن تحقق تكاليف اقتصادية حقيقية يتم نسيانها في غمرة الشعور بالسرور والمتعة التي تحيط بإقامة المنشأة أو المسابقة الرياضية.
- تمثل الأرقام الناتجة عن دراسة الأثر الاقتصادي المكاسب الاقتصادية الكلية فقط والخاصة بالمشروع. وغالباً ما يتم ذكر المكاسب الاقتصادية الإيجابية فقط ، بينما لا يكون هناك أي اهتمام بالتكاليف المالية أو بالآثار المالية السلبية التي ستنعكس على المجتمع.
- يبدو أن المساهمين المحليين يهتمون كثيراً بالمكاسب الاقتصادية النهائية وليس الإجمالية. وهذه تتضمن تحديد التكاليف المتعلقة بالمنشأة أو المسابقة الرياضية واستقطاع قيمتها الاقتصادية من الآثار الاقتصادية الإيجابية التي ظهرت في إحدى التحليلات.

- ولتوضيح ذلك ؛ إذا زادت التكاليف عن المكاسب فإن المسابقة الرياضية أو المنشأة ستكون استثماراً غير مفيد للمجتمع حتى ولو كان أثرهما الاقتصادي الإجمالي كبيراً .
- وإذا ما اشتملت أي دراسة على التكاليف فإنها ستتحول من تحليل أثر اقتصادي إلى تحليل حساب التكاليف والأرباح الاقتصادي .
- يهتم تحليل الأثر الاقتصادي بدراسة الأثر الاقتصادي للمصروفات الإضافية الخاصة بالمنشأة أو المسابقة الرياضية. ويمكن مقارنة الأثر الاقتصادي بسهولة مع الاستثمارات المتكافئة التي يتم تصميمها خصيصاً لخلق الحافز الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية الأخرى لإرشاد صانعي القرار عند وضع أولويات استثماراتهم.
- على النقيض من ذلك نجد أن تحليل المصروفات والأرباح يتم تصميمه لتحديد العائد على الاستثمار في المنشآت والمسابقات الرياضية .

إن حساب معدل العائد القائم على المقارنة بين التكاليف والأرباح يساعد أي مدينة على تقييم مميزات استثمارها الرياضي مقابل العائد المحتمل من استثمارها في الموارد العامة المشابهة في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أن على صانعي القرار استخدام تحليل التكاليف والأرباح – Benefit Cost analysis عند تقييمها للاستثمارات البديلة. بغض النظر عن الصعوبات التي ترتبط باستخراج وبيان التفاصيل الدقيقة للتكاليف.

وبالإضافة إلى التكاليف المالية فإن الاهتمام يجب أن يتجه بشكل أكبر إلى ثلاثة أنواع من المصروفات :

أ) تكاليف الأثر Costs Impact

ب) التكاليف التي يتم إحلالها مكان تكاليف أخرى Costs Displacement

ج) التكاليف العرضية)تكاليف الفرصة البديلة(Opportunity Costs

أولاً : تكاليف الأثر Impact Costs

يمكن لتكاليف الأثر أن تكون داخل الموقع وخارجه. وتشتمل التكاليف داخل الموقع على تكاليف المعدات الإضافية أو ما يتم توريده وتكلفة العمالة الإضافية التي يتم التعاقد معها عن طريق إحدى الوكالات بهدف المعاونة في المسابقة وتكلفة الوقت المستثمر في المشروع والذي يستغرقه موظفو الوكالة.

وعلى سبيل المثال تم متابعة التكاليف التي وضعتها الوكالة لاستضافة دوري الكرة اللينة وتم تسجيلها ثم ضمها إلى التحليل وعلى ذلك يمكن وضع وتحديد إجمالي الأثر الاقتصادي لتكلفة الأثر الاقتصادي داخل الموقع.

- عندما يتم اجتذاب أعداد كبيرة من الزائرين لإحدى المسابقات الرياضية فمن المحتمل ازدياد الطلب على خدمات المجتمع مما يزيد من التكاليف الاجتماعية على المقيمين المحليين. أما التكاليف خارج الموقع التي يتحملها المجتمع نتيجة لأي مسابقة فتشتمل على عناصر مثل:

(ازدحام المرور – حوادث الطرق – التخريب المتعمد للممتلكات العامة – حماية الشرطة والمطافئ – الفساد البيئي – جمع القمامة – زيادة أسعار التجزئة للمواد والمطاعم أمام المقيمين المحليين – زيادة التكاليف على الأعمال التجارية نتيجة لاستخدامها المزيد من العمالة خاصة إذا كان هناك عجز في سوق العمالة – فقد القدرة على الوصول إلى الأماكن المطلوبة – الاضطراب والتمزق الذي يصيب أسلوب حياة المقيمين).

- وإذا ما تم ترجمة بعض من هذه الآثار إلى قيم اقتصادية فسيكون الأمر سهلاً نسبياً والمثال على ذلك: تكاليف إضافية للشرطة والإطفاء وتكاليف نظافة الأماكن خارج الموقع.
- كما يكون الأمر صعباً في حالات أخرى وهذا هو سبب تجاهل هذه التكاليف نظراً لصعوبة ترجمتها إلى قيم وأرقام .
- إذا لم يتم ترجمتها إلى قيم اقتصادية فعلى الأقل يتم ذكرها وتقديرها نوعياً ثم ضمها إلى التقرير الذي يتم تقديمه إلى الجهاز المسؤول حتى يتم وضعها في الاعتبار عند تقييم المكاسب التي يتم تحصيلها من المسابقة.

- المدخل البديل لذلك هو إظهار مستوى معاناة المقيمين في التكاليف خارج الموقع أثناء فترة إقامة المسابقة. وفي هذا المجال يتم استخدام أداة استطلاع الرأي لمعرفة مدى هذه المعاناة.

ثانياً : تكاليف الإحلال Displacement Costs

- وهناك احتمال أن يحل بعض الزائرين من خارج المجتمع والذين جذبهم الحدث الرياضي محل زوار آخرين كانوا سيحضرون الحدث ولكن لم يتمكنوا من ذلك إما لعدم حصولهم على إقامات أو ليس لديهم الاستعداد الكافي لمخالطة الزحام الشديد أثناء سريان المسابقة.

ثالثاً : تكاليف الفرصة البديلة Opportunity Costs

- تمت دراسة هذه التكاليف وهي المكاسب التي كانت ستتحقق لو أعيد توجيه الموارد العامة التي تم تخصيصها للمنشأة الرياضية إلى تمويل خدمات عامة أخرى (في الفصل السابق).
- فيما يتعلق بدراسة الأثر الاقتصادي يجب التأكيد على أن الأثر الاقتصادي الإيجابي لا يعني أن المسابقة أو المنشأة الرياضية يجب دعمها لأن تكلفة الفرصة المتعلقة بهذا الاستثمار يمكن أن تكون عالية بشكل غير مقبول.

بعض الملاحظات المهمة

• الإيرادات الرياضية

- تذهب معظم الإيرادات الرياضية إلى مجموعة قليلة نسبياً من اللاعبين والمديرين والمدربين والمديرين التنفيذيين الذين يحصلون على أعلى الرواتب عادة ، وأعلى مما يحصل عليه الذين يعملون في الصناعات المساندة للرياضة.
- معظم العاملين في الأستاذات الرياضية يعملون لجزء من الوقت وبأجور زهيدة جداً وبذلك يحصلون على أقل القليل من إيرادات الفريق .

- ولهذا فإن الإنفاق على الرياضة بدلاً من الأنشطة الترويحية الأخرى يجعل النسبة الأكبر من الدخل تذهب لفئة قليلة من الأفراد ، وفي نفس الوقت يقلل من فرص العمل بنظام الدوام الكامل ويحل محلها العمل لجزء من الوقت وبأجور زهيدة

• أثر فرض الضرائب على المضاعف

- والواقع أنه مثير للجدل فرض ضرائب على المقيمين من أجل إقامة منشأة جديدة مما يجعل مضاعف الأثر السلبي لفرض الضرائب على المقيمين يعادل أي مضاعف إيجابي.
- إن كل من يدفع دولاراً واحداً على شكل ضرائب لدعم المنشأة عليه تخفيض إنفاقه بما يوازي هذا الدولار ويدور هذا الإنفاق الصغير تماماً مثل أثر المضاعف الإيجابي . ولم تذكر الدراسات المؤيدة لخطط بناء أي أستاذ رياضي أي شيء يتعلق بالأثر المعاكس الذي يفترض أن تكلفة رأس المال مجانية.

• أثر الإنفاق التي تقدمة الحكومات

- عمليات الإنفاق التي تقوم بها الحكومات يمكن اعتبارها تكاليف حيث يقوم المقيمون بتمويل هذه المصروفات في إطار المجتمع المضيف الذي يفوت على نفسه شيئاً آخر ، ولن يكون هناك أي دخل إضافي جديد .
- ولهذا فأي مصروفات تنفق على المنشأة الرياضية وتقوم بها الحكومة المحلية لا يمكن اعتبارها ضخاً لأموال جديدة . وإذا قامت الحكومات غير المحلية بضخ الموارد في الاقتصاد فيمكن اعتبارها أموالاً جديدة إذا جاءت إلى المجتمع مصاحبة للمشروع الرياضي.
- وعلى هذا تكون الاعتمادات المالية الفيدرالية مثل المنح المخصصة لتنمية المجتمع، والتي يتم منحها للمجتمعات على شكل نمطي وتستخدم في بعض المجتمعات لتمويل الأستاذات الرياضية ضمن تحليلات الأثر الاقتصادي لأنه يتم تخصيصها قانونياً لمجموعة متنوعة من المشروعات المجتمعية البديلة.

• أثر تكلفة الفرصة البديلة

- وحيث إن غالب الأستاذات الرياضية يتم إنشاؤها على أراض داخل نطاق المدن فإن تكلفة الفرصة لهذه الأراضي تكون أحياناً عالية. تستغل الأستاذات المقامة في المدن أراضي تملكها المدينة من المحتمل أن تكون ذات قيمة عالية إذا ما تم استخدامها في مشروعات أخرى بديلة . ويجب أن تتضمن التكلفة الحقيقية الاقتصادية للأستاذ الرياضي ضرائب الملكية السابقة التي كان سيتم تحصيلها إذا ما بيعت أو تم تأجيرها لأعمال القطاع الخاص. كما يجب أن تتضمن الإيجارات التي كان يمكن تحصيلها من هذه الأراضي .
- وبالتالي ففي سياق بناء وإنشاء الصالات الرياضية والأستاذات تكون تكلفة فرصة منح الأراضي العامة أو تأجيرها بإيجار رمزي لأحد هذه المشروعات متضمنة في تحليل الأثر الاقتصادي ولكن في الواقع لا يتم وضع أي اعتبار لذلك . وإذا تم منح الأراضي العامة بهذه الوسيلة (هبة أو مقابل إيجار زهيد) فإن تكلفة الفرصة تتضمن القيمة الأساسية لهذه الأراضي والمكاسب الاقتصادية التي كان يمكن جنيها إذا ما تم شغل هذه الأراضي بأنشطة اقتصادية أخرى.